

٤ إبريل ١٩٨٣م - ٢٤/٦/١٤٠٣هـ «إقرأ» ٤١٦

وزير المالية عشية إقرار الميزانية: إتمادات الخطة الخمسية باقية دون تغيير...

صناديق التنمية مستمرة.. ولها الأولوية..

عائد الاستثمارات الخارجية يشكل نسبة جيدة في الدخل القومي
صندوق التنمية العقارية أنفق حتى الآن أكثر من خمسة آلاف مليون ريال
وسيستمر...

لأول مرة ستتضمن ميزانية هذا العام باباً لنفقات الصيانة والتشغيل
وزارة المالية تستخدم كـ«شماعة» في أحيان كثيرة...

السيارفة قاموا بدور وطني جيد والتنظيم هدف ل حمايتهم من الدخلاء

هبت رياح «التقشف» على الدول النفطية منذ أن أنتهت إجتماعات الأوبك في لندن
إلى الإعلان عن السعر الجديد لنفطها وعن حصص الإنتاج التي تم الإتفاق عليها تحت
سقف السبعة عشر ونصف مليون برميل يومياً، وبدأت تتواتر التصريحات عن مرحلة شد
الأحزمة... في أكثر تلك الدول بعد زوال عهد «الوفرة» وبدء عهد «الإعتدال» إن لم نقل عهد
«التقتير»..

وكان السؤال.. هل سيكون حائنا نحن هنا في المملكة العربية السعودية كحال أولئك الذين
سرعان ما عادوا ترتيب «بيوتهم» وفق معايير «التقشف» وتبعاً لمقتضيات شد الأحزمة...؟ أم أن
قوتنا الاقتصادية التي تكاملت خاصة -عبر العقد الأخير- ستصدعنا تلك «الرياح» وستجعلنا
في منأى عن اللجوء المبكر لسياسة «شد الأحزمة»؟ إن موعد الإجابة على هذين السؤالين..
ليس بعيداً، فبعد أيام قليلة.. وفي مطلع السنة المالية الجديدة في الأول من رجب سيعلن جلالة
الملك المعظم فهد بن عبدالعزيز على الأمة ميزانيتنا الجديدة للعام المالي الجديد. وسيليه بعد
ذلك بيان وزارة المالية الذي سيلقيه معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني الشيخ محمد أبا
الخير لتوضيح أبواب وبنود هذه الميزانية ولإلقاء الأضواء على الجديد فيها.

لم نشأ أن نتمهل.. إستجابة لأكثر من إلحاح وانتقلنا من «الإنتظار» إلى «السعي».. وبدأنا
منذ اليوم الأول من هذا الشهر الاتصال بمعالي الشيخ محمد أبا الخير.. لطلب موعد منه..
والحوار معه حول الميزانية الجديدة..

وقبل أن نقوم باتصالنا بمعاليه فُتَّ في عضدنا كثير من العارفين والأصدقاء.. بعد أن أتفقوا - في مواجهتنا - جميعاً على أننا لا نطلب «موعداً» بل نطلب «مستحيلاً» وأهون علينا أن نحقق المستحيل.. أن نفوز بـ«موعد» مع الشيخ محمد ابا الخيل. رجل اللحظة وقطب الإهتمام في طول الوطن وعرضه. في هذه الأوقات بالذات.

ولكن الذي حدث كان غير ما توقعوا.. فقد أنالطنا أريحيته هذا «الموعد».. أو هذا «المستحيل» ووجدنا أنفسنا نصعد إلى مكتبه المتواضع والأنيق في الدور الأول من مبنى وزارة المالية.. في السادسة من مساء يوم الأربعاء الماضي ليتم هذا الحوار الذي امتد لساعتين دون أوراق أو ملفات أو مذكرات..

وسأتجاوز عبارات المديح التقليدية التي اعتادها اكثر الصحفيين في أمثال هذا التقديم لمثل هذا اللقاء، لأدخل في صلب الحوار.. مبتدئاً من حيث يتوقع الكثيرون ولا يتوقع معاليه:
❖ يقولون «فتش عن المرأة» ونحن هنا في بلادنا نقول دائماً «فتش عن وزارة المالية» بمعنى أن وزارة المالية هي العقبة فهل هذا الكلام صحيح.. أم إتهام لا أكثر؟

- إذا كان السؤال يقصد تكرار الإعتذار لوزارة المالية في كل مناسبة أو في حالات وأوضاع مختلفة فهذا صحيح، وهذه القاعدة صحيحة حتى في غير الحكومات بمعنى حتى في الشركات، مثلاً تجد الضروع التنفيذية تشكو من الإدارة المالية من أنها لا تفهم بما فيه الكفاية طلباتهم، لكن هذه مسألة مستمرة أبد الدهر، لأنه لا يوجد بأي حال سواء كانت حكومة أو شخص أو شركة أو عائلة تكون مواردهم من السعة بحيث يمكن أن ستجيب لكل طلب مهما كان وفي أي وقت وفي أي ظرف، باستمرار الموارد أقل من الاحتياجات. في الواقع أن التوقعات هي المشكلة، فعادة عندما نقول أن الاحتياج في الغالب أكثر من الموارد لا تكون الجملة دقيقة وإنما التوقعات أكثر مما يمكن عملياً للاستجابة ولا تنس أيضاً أن هذا يستخدم حتى في الحالات التي يحاول فيها شخص أن يدافع عن تأخيرته في التنفيذ أو عن سوء الإنجاز لذلك في حالة وزارة المالية التي تفتش عنها فهي في أحيان كثيرة مجرد شماعة تعلق عليها أخطاء الآخرين، بدلاً من أن يناقش الأمر من أساسه فقد تبدو أسباب وقد تبدو أوضاع أدت إلى هذا الوضع المشكوك منه ولكن بدلاً من ذلك تختصر الإجابة ويقال أن الأسباب من وزارة المالية، وهناك نقطة متفرعة عن مسألة إمكانيات المالية أو علي الصحيح التحدي الحقيقي لكل مسئول سواء في جهاز حكومي أو في شركة بيع أو تصنيع هو أن يستغل الموارد المالية المتاحة أو جميع ما أتيج له

من موارد سواء كانت مالية أو بشرية أو طبيعية لتحقيق أفضل نتيجة في هذه الموارد المحددة وبالتالي يفترض سلفاً بأن الإنسان يجب أن يأخذ في الإعتبار أن الموارد المالية هي أقل مما يتوقع ولكن عليه هو أن يحسن استخدامها.

❖ المواطنون وبالذات بعد تخفيض أسعار النفط واقترب موعد صدور الميزانية ينتابهم شعور بالقلق لأنه قد تتأثر ميزانية هذا العام تأثراً كبيراً بما يعوق حركة النمو ومعدلاتها التي كانت تتم في السنوات الماضية.. ما مدي تأثير انخفاض سعر النفط على ميزانية العام القادم؟

- أود أن أذكر في هذا المجال نقطتين، لكن قبل ذكرهما أود أن أقول كمقدمة أن من المؤكد أنني لن أذكر لك أرقاماً زوِّ تفاصيل لأن هذا الموضوع لم يصدر به قرار بعد، النقطة الأولى التي أحب أن أقولها أن المملكة استطاعت بحمد الله تعالى خلال العقد الماضي أن تنجز قدراً هائلاً من التجهيزات والمرافق كما لم ينجز في أي بلد آخر في مثل هذه الفترة والذي يعتبر من الناحية الفنية والتنوعية من أفضل ما هو موجود فإذا شئت أن أذكر بعض الأمثلة فإنني أقول بلغت الطاقة الكهربائية التي تنجز في الوقت الحاضر أكثر من ٧٦٠٠ ميغاوات في مختلف أنحاء المملكة.. عندنا في الوقت الحاضر مليون وخمسمائة خط هاتفي تخدم مائتين وسبعة عشرة مدينة وقرية تتصل بجميع أنحاء العالم.. عندنا في الوقت الحاضر ثلاثون ألف كيلو متر من الطرق الحديثة بالإضافة إلى ثلاثة وثلاثين طريقاً زراعية وفي الوقت الحاضر يوجد ألف وثلاثمائة مصنع وطني تستطيع أن تفترض أن خمسين في المائة من تكاليف كل مصنع جاءت عن طريق قروض من الصندوق الصناعي، في مناطق الصناعية في الجبيل وينبع يقام الآن أربعة عشرة مؤسسة صناعية تكاليف المنطقتين حتى الآن حوالي خمسة وستون ألف مليون ريال، عندنا في الوقت الحاضر مائة وثلاثة وثلاثين رصيفاً للموانئ في ثمان موانئ رئيسية لدينا ٢٩ مطاراً، الوحدات السكنية التي أنشئت أكثر من ثلاثمائة وسبع وسبعين ألف وحدة سكنية أغلبها أنشئ بواسطة المواطنين أنفسهم بمساعدة الحكومة عن طريق صندوق التنمية العقاري وهي تبلغ حوالي مائتين وست وثمانين والباقي أنشأته الحكومة سواء كان منسوبها أو للمواطنين أو غيره.

المملكة الآن تنتج خمسمائة مليون جالون من المياه يومياً من المياه المحلاة من البحر هذا طبعاً بعض الأشياء الرئيسية وأود أن أخلص من هذا إلى القول أن المملكة أنجزت الكثير

مما تحتاجه من مرافق وتجهيزات وحتى لو لم تتغير اوضاع التبرول من حيث الإنتاج أو الأسعار كان من المفروض أو من الطبيعي أن يكون الإنفاق الحكومي أقل من الذي كان لأن هذه المشاريع الضخمة لا يمكن ان تستمر لأن هذه المشاريع تنشأ لتبقى ولا يبقى لها إلا نفقات الصيانة والإدارة وهذا الوضع أو التطور طبيعي، هذه هي النقطة الأولى، وبهذه المناسبة، الميزانية الجديدة ستشمل ولأول مرة وضع بعب خاص لنفقات الصيانة والتشغيل لأنه بعد أن زادت المرافق والتجهيزات التي أنشئت أصبحت النفقات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المرافق كثيرة بالشكل الذي جعل من الضروري أن يفرد لها باباً خاصاً ومستقلاً.

النقطة الثانية : أن التصرف في حدود الإمكانيات وعدم الخروج عنها أمر يعكس الحكمة والتعقل ويعتبر سواء من وجهة نظر المواطنين في الداخل أو في الخارج شئ محمود إذا كانت دولة ما أو شركة ما أو حتى شخص ما يعرف عنه أنه يتصرف في حدود إمكانياته ولا يتجاوزها عندما تسمح له الظروف بأن يتوسع في حدود الإمكانيات وعدنا يكون عليه أن يتصرف بحكمة في حدود إمكانياته فهذا يطلق عليه السياسة المالية الحكيمة يطلق عليه حسن التصرف كما أنه يؤدي إلى تعزيز الشعور بالثقة والإطمئنان والعكس صحيح، المملكة عرفت منذ أن تكاملت أركان الدولة بهذا الإتجاه أو المسلك والحمد لله في الوقت الحاضر سواء نظرت من الناحية المالية أو نظرت إلى النواحي البترولية أو النواحي السياسية فهي محط الثقة وهذه محصلة سلسلة التصرفات العاقلة، التصرف في حدود الإمكانيات هذه مسألة يجب أن تكون محل طمأنينة للمواطنين وليس محل قلق فإذا تم إنجاز أغلب المطلوب وإذا كانت الظروف تقتضي التصرف في ضوء ظروف جديدة فإن ذلك يعني حسن التصرف.

❖ من حين ما حصلت ضجة أسعار النفط وحصص الإنتاج وسقفه.. إلخ، بدأت تظهر نغمة في الصحف العربية على وجه الخصوص بأن ميزانية العام القادم في المملكة ستخفض بما لا يقل بين خمسة إلى عشرة بالمائة كنتيجة لهذه الظروف، لا أدري مدى الصحة في هذا وقد تكون هذه الأخبار أنتقلت للمواطنين فبدأوا يتهيئون الأمر ولم يفكروا في الأمر على النحو الذي فكر معاليكم فيه وذكرته لي الآن بأن أي تصرف سليم وحكيم لا يكون مبعث قلق.. هم فكروا في أنه سيحدث تغيير في العملية ستقبض الدولة يدها وطبعاً يترتب على هذا جملة أشياء ولم يفكروا بأن الدولة كانت بصدد مسئوليات معينة بسبب تجهيزات أساسية بطول البلاد وعرضها وأنها أتمت خلال العقد الماضي معظم هذه التجهيزات وما أنفقتة في العام

الماضي على هذه المشاريع التي تمت لا يمكن أن تنفقه الآن وإنما كما تفضلت دخل باب آخر وهو باب الصيانة والتشغيل فلا أعتقد أنهم يتفهمون الأمر على هذه الصورة التي تعلمها معاليكم...؟

- لا أستطيع كما ذكرت لك أن أذكر أرقاماً لأنني متقيد بهذا وأرجو أن تتقيد أنت به أيضاً.. وأنا أعتقد أن هذا الكلام الذي قلته واضح وبسيط ومفهوم من قبل جميع الناس، وأن ما يذكر عن المملكة بالخارج يكون نتيجة لدوافع مختلفة، فدولة بمكانة المملكة وما لها من دور تكون محل تركيز أحياناً ينتج عن تأييد وتفهم وصدقة وأحياناً ينم عن غموض أو حقد أو اتجاهات أخرى لذلك لا أعتقد أن كل ما يكتب يجب أن يثير الإنتباه وإن كان يجب أن يتابع والصحيح منه يفكر فيه ويلاحظ، أود أن أضيف نقطة صغيرة: إنظر إلى الدول المتقدمة هل تسمع بأن الدول الأوروبية تنشئ من وقت أو آخر موانئ أو طرق.. هل ترى عندما تتجول في أوروبا أن هناك شوارع جديدة أو طرقاً جديدة أو شبكات مياه جديدة.. لا ترى إلا الصيانة والسبب أنهم أكملوا وانتهوا وبالتالي لا حاجة لبناء الشئ مرة أخرى.

❖ معالي الشيخ بالنسبة للخطة الخمسية ونحن في سنتها الثالثة هل ستظل الاعتمادات بالنسبة للسنوات أو السنتين التاليتين للخطة كما وضعت أو سيطراً عليها تغير؟

- ستظل كما وضعت والواقع أن جزءاً كبيراً من الخطة قد نفذ أو أنه تحت التنفيذ بمعنى أنه قد ارتبط على هذه المشاريع وهي تحت التنفيذ وهذه سوف لن تتأثر وسيجد الذي يرددون ذلك سواء ف داخل المملكة أو في خارجها في نهاية السنة الخامسة من الطة أن جميع ما فيها قد أنجز وانفق عليه بالكامل وأن امالية عندما تتدخل في هذه الخطة فيكون ذلك عندما يراد الخروج عن هذه الخطة أو عندما تكون هناك رغبة لزيادة الكلفة عما كان مخططاً لها أو عندما يكون هناك رغبة في تعديل الهدف من المشروع إلى شئ آخر فهذا جزء كبير من الاتصالات بين وزارة المالية ووزارة التخطيط والأجهزة الأخرى يكون لهذه الأسباب.

أحب أقول أن فيالوقت الحاضر هناك مشاريع إنمائية هي تحت التنفيذ بعضها قطع شوطاً وبعضها لا يزال في البداية.. هناك أعمال ومشاريع ملتزم بها لا زالت تحت التنفيذ وبالتالي سيستمر الإنفاق عليها وهذا طبعاً بالإضافة إلى الجديد الموضوع في الخطة فكل شئ معمول حسابه.

❖ بالنسبة للصناديق المختلفة كصندوق الإستثمار البنك الزراعي، بنك التنمية العقاري،

أو الإستثمار العقاري، الصناديق التي تتولاها المالية هل ستظل تعمل بنفس الأسلوب أو سيطراً عليها بعض التعديلات أو سيتوقف بعضها؟

- الصناديق ستستمر والواقع أن الصناديق مع ما لوحظ من نجاحها للاستجابة لاحتياجات المواطنين بشكل مباشر ونجاحها في تسريع التنمية الداخلية أصبح لها أولوية أولى وأحب أن أقول بأن جلالة الملك شخصياً يتابع دائماً أمور هذه الصناديق بشكل مباشر. ومنذ سنوات أي من حين أن أنشئت وهي تحظى بمتابعة جلالته. وهذا طبعاً نتيجة اتصالها بحياة المواطنين، فمثلاً الصندوق العقاري كيف أثر في شكل المدن والقرى فتجد هناك قرية نائية وصغيرة ومع ذلك سكانها ينعمون بمساكن نظيفة، المهم أن الصناديق سيظل لها أولوية في نطاق برامج الحكومة وستبقى في نفس معدلاتها، والصندوق العقاري أنفق حتى الآن أكثر من خمسين ألف مليون فلو كان هناك عراقيل أمام عمله لما استطاع ان ينفذ وينجز هذا كله.

❖ أرجو أن تستمر هذه الصناديق بنفس معدلاتها لأنني أرى أن المواطنين لا يزالون في حاجة لهذه الصناديق لأنه إذا كان كما ذكرتكم معاليكم أنكم أنشأتم حوالي ثلاثمائة وسبعين ألف وحدة سكنية وأن سكان المملكة كما نقول سبعة ملايين فهذه النسبة تمثل نسبة ضئيلة ومازالت الحاجة قائمة إلى هذه الصناديق وبالذات إلى صندوق التنمية العقاري ولكن عندما نصف إلى مليون وحدة سكنية فإنه يمكن أن يفكر ويعاد النظر فيها لنتنقل إلى نقطة أخرى. يقال يا معالي الشيخ وهذا يكر لكن الحقيقة أن الاستثمارات الخارجية للمملكة وعائد هذه الاستثمارات سيكون له الفضل الأكبر في تعويض أي نقص محتمل في الدخل القومي نتيجة لانخفاض الأسعار.. إلخ، أرجو أن يعطينا معاليكم لمحة عن حجم هذه الإستثمارات وهل تشكل عائداً كبيراً بالنسبة للدخل القومي؟

- عوائد الاستثمار تشكل نسبة لا بأس بها وهي حالياً أكثر واردات الموازنة من غير الموارد البترولية، وفي الواقع فإن الاستثمارات الخارجية ليست هدفاً في حد ذاته وإنما هي نتيجة للفارق بين كمية الموارد المالية التي زادت في السنوات الماضية بسرعة وبين الاستيعاب من قبل الاقتصاد الوطني الداخلي، لأن إمكانيات الاستيعاب الداخلية تحتاج إلى وقت أطول حتى تكتمل التجهيزات وحتى تبدأ استثمارات القطاع العام والأهلي في الزيادة وحتى تتوسع المرافق مثل الموانئ وبالتالي يمكن استيراد مواد أكثر وهكذا أو هي نتيجة فترة زمنية بين سرعة الزيادة في الموارد المالية والسرعة «الأبطأ» للاستيعاب في داخل المملكة وهذه الثغرة تنتهي مع

الزمن لأن المقدرة الاستيعابية تزداد مع الزمن وتستمر وبالتالي فإن هذه الثغرة تتلاشى وتنتهي.

الحكومة هدفها الاستثمار بالداخل وكل ما تراه من إنفاق في التجهيزات الداخلية والمرافق وكل ما تراه من إنفا عن طريق صناديق الإقراض الغرض منه زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، فالهدف هو التنمية الداخلية الشاملة وهذا له الأولوية والتركيز وما عداه فلا يكون إلا أمراً ثانوياً.

❖ لكن خلال الضجوة هذه أمكن استثمار أموال يقال أنها أصبحت تشكل عائداً يمكن أن يعوض الهبوط المتوقع للدخل للسنة المالية القادمة نتيجة انخفاض أسعار البترول ونتيجة أيضاً لتحديد سقف الإنتاج بكذا؟

- الكلام هذا غير دقيق.. والمملكة بلد كبير لا تنطبق عليه هذه الافتراضات.

❖ بالنسبة للمعونات أو الدعم الذي يقدم للمواد الغذائية وللمزارعين أو لغيره هل سيتزثر الدعم الحكومي لهذه أو سيبقى ف معدله الذي كان عليه في العام الماضي.. وهو حوالي أحد عشر ألف مليون وشوية؟

- نعم ستبقى كما هي، على كل حال الميزانية هي السياسة المالية للدولة وهي برنامج العمل ومن الطبيعي أن يهتم المواطنون أياً كانت أعمالهم بهذا البرنامج لأنهم سيتأثرون به.. والإنفاق الحكومي لا يزال العامل الرئيسي لتحريك الاقتصاد المحلي، ولكن أود أن أشير إلى أهمية القطاع الأهلي التي تزداد بسرعة، فخلال السنوات الماضية أزدادت مساهمة القطاع الأهلي في تكوين الدخل الوطني إلى ٢٠٪ وأزداد انفاق القطاع الأهلي على الاستثمار في السلع الرأسمالية زيادة كبيرة وذلك يعني أن حركة القطاع الأهلي تؤمن في الوقت الحاضر وتؤمن في المستقبل تشغيل جزء كبير من الاقتصاد الوطني

❖ معالي الشيخ كانت ميزانية العام الماضي حوالي ثلاثمائة وثلاثة عشر ألف مليون وهذه كانت ميزانية تزيد عن ميزانية السنة التي قبلها بحوالي خمسة عشر ألف مليون فأنا لا أريد منك أن تعطني رقماً محدداً بالتأكيد تقديراً لموقعك واتفاقاً مع رغبتك إنما أريد مؤشراً على الأقل؟

- أنت بإمكانك أن تضع سؤالك ولكن لا أستطيع الإجابة عليه.. هذه المسألة يقررها مجلس الوزراء لأنها أحياناً تغير في آخر لحظة.

❖ لا نريد الإحراج وإنما أود القول أنه إذا كانت الزيادة في السنة المالية الحالية التي تليها أنفاسها الأخيرة عن السنة المالية التي قبلها فما وضع السنة المالية الجديدة لأن المواطنين في هذا الوقت ينكب إهتمامهم على الميزانية وما تحمل في طياتها؟

- ياسيدي صدقني أن كل ما يهم المواطنين في مرافقهم وفي حياتهم اليومية سيظل هو محور الإنتباه وسيظل كما هو وعلى كل حال الزيادة في السنة المالية التي مضت لم تكن الزيادة بأكثر من خمسة إلى أربعة بالمائة، وقبل ثلاث سنوات أو أربع سنوات أو سنتين حين كانت الميزانية ليست بهذا الحجم فلماذا نقارن سنة دون أخرى إذا كانت المقارنة ضرورية فتقارن بمعدل سنوات متعددة.

❖ وزارة المالية متهمة دائماً بأن الوزارات تأتيها بمشاريعها وهناك مشاريع حيوية جداً وخاصة في قطاع التعليم وبالذات بالنسبة لهذه الوزارات كوزارة التعليم العالي التي تمثل الجامعات أو أنتم تضعوهم في الميزانية لوحدهم كجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام محمد بن سعود، إلخ.. فإنتم تضعون كل جامعة منفصلة.. هذهالجامعات تتقدم باعتماداتها بالتوسعات التي تخطط لها فالذي يحدث أن الوزارة تضغط الأمور كالعادة، وإذا أخذنا مثلاً على درجة كبيرة من الوضوح نأخذ مثال كلية الطب جامعة الملك عبدالعزيز، فكلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز بدأت بثلاثين طالباً في أول مراحلها وهذا طبعاً يعني ثلاثين طبيباً بعد كذا سنة، والبلاد تحتاج إلى آلاف الأطباء وخاصة إذا كنا فعلاً نريد أن نرتقي بالمستوى الصحي وهو ما يأمله كل إنسان بحيث أنه يكون هناك نسبة وعلاقة بين عدد الأطباء وعدد المواطنين ويلاحظ أن إعمادات الكلية على سبيل المثال تختصر وتضغط وينجم عن هذا أن الكلية تقبل في السنة ٦٠ طالباً و٣٠ طالبة، بينما الذين يمكن قبولهم كمستوى علمي أكثر بكثير من هذا العدد.. ما رأي معاليكم؟

- أستطيع أن أجب من باب القطع بأن أي مناقشات بين وزارة المالية وبين الجامعات لا تختلف في طبيعتها ولا في مداها عما يحدث مع أجهزة أخرى ولا أعرف أن هناك شيئاً غير ذلك لكن يجوز لأن المتحدثين عن الجامعات أكثر قدرة على التعبير للرأي العام عن غيرهم من الأجهزة الحكومية أو لأن كثيراً من الأوساط من باب طموحها ومن باب تطلعاتها تنظر إلى توسع التعليم العالي كدليل للتقدم فيتوقعون شيئاً كثيراً فاحتياجات الجامعات يستجاب لها وتعطي الأولوية وفي الوقت الحاضر مثلاً معدل المدرسين للطلبة في جامعات المملكة أكثر حتى

من الدول المتقدمة أظنه أقل من عشرة إلى واحد وحتى الموظفين الإداريين في الجامعات معدلهم للطلبة في نفس الحدود وهذا دائماً على الجامعات بأن فيها عدد ضخم من الموظفين والإداريين لدجة أنهم كثر من المدرسين، لولا الاهتمام بالجامعات وبرامجها لما وصلت الجامعات إلى هذه الدرجة أما مسألة كلية الطب فأنا أتذكر أن وزارة المالية هي التي اقترحت تقديم موعد بدئها قبل الموعد المقرر كان هناك إختلاف في وجهات النظر لأن بعض الإخوان يريدون أن يتعاقدوا مع جامعة أخرى بكاملها لإدارة كلية الطب ونا نقول أن هذه مكلفة وأن هذا لا يجوز وأن الجامعة تستطيع أن تقوم بها مباشرة، أما أن نطلب من جامعة أخرى أن تدير جامعتنا فهذا أمر لا يقر وطنياً لأن الشباب يستطيعون أن يقوموا بهذا العمل مباشرة ويتولون مسئوليتهم على كل حال أنا أعتبر أن تخصيصك لكلية الطب سببه «شخصي»... لقد سبق أن أقتحت أن يقبل بكلية الطب عدد أكبر من الطلبة أي أن يوسعوا السنوات الأولى ويقبلوا عدداً أكبر وفي السنوات التي تلي عندما يستمر الطالب ويثبت رغبته في الانتظام وتثبت مقدرته على هذا النوع من الدراسة يبقى بعضهم لمواصلة الدراسة في نفس الكلية حسب اتساعها ويرسل الزائد للخارج لتكملة دراسة الطب وذلك لأنه مهما تحقق من اتساع في طاقة كليات الطب فإن الحاجة في البلد أكثر من ذلك وإذا كان هناك مشكلة تتعلق بالإبتعاث وهي أن البعض منهم يبتعثون للطب ثم يحولون إلى مجالات أخرى فإن هذه الفكرة تمنع حصول ذلك لأن الإبتعاث بعد إكمال الطالب لسنتين أو ثلاثة لدراسة الطب تعني أنه قادر ولديه الرغبة على إكمال دراسة الطب وعلى كل حال فهذا أمر مؤقت ينتهي باتساع مرافق الدراسة على كل حال لا أريد أن أطيل عن كلية الطب وليس بين وزارة المالية والجامعات أي أمر إلا كل أمر طبيعي بالعكس فنحن دائماً ندفعهم إذا كنا مثلاً نلاحظ وزارة المالية أو وزارة التخطيط على ضخامة المباني ونحاول أن نخفضها.. فهذا أمر طبيعي..

❖ أنا كنت أود أن أقول بأن هذه القطاعات يجب أن تتمتع بأولوية قصوى عن القطاعات الأخرى لحاجة البلد إلى الأطباء وإلى المدرسين أو المهندسين ولا بد أن تتمتع بأولوية قصوى؟

- إنظر إلى قطاع التعليم خلال عشر سنوات الماضية فإذا وجدت أن في سنة من السنين أو أي جهاز من الأجهزة إنخفضت مخصصاته فسيكون هذا دليل على تقصير المالية..
❖ أعتقد بأن الوطن ليس هو مباني أو فلوس.. وإنما يقاس بإمكانياته البشرية القادرة

ليست هي القوى المكتبية وجيش الموظفين الذين يكتبون المعاملات وإنما هي القوى الإنتاجية والقوى الإنتاجية لها فروعها وتتقدم هذه الفروع قطاعات الطب والهندسة وفروعها وقطاعات الزراعة والعلوم.. الكليات العلمية هي التي يجب أن تحظى.. لا أريد أن يتهمني القراء بأنني متحيز للقطاعات العلمية إنما هي نظرة فيها شمول للوطن وفيها حاجة الوطن.. لذلك أتمنى أن لا تمارس الوزارة عليهم الإعتراض؟

- أود أن أقول لك أننا في وزارة المالية أضعف ما نكون أمام قطاع التعليم وكل منا يشعر بنفس المشاعر وكل منا يشعر ويعرف بأن التعليم هو الذي سيبقي والدليل على ذلك مرة أخرى أنظر إلى عشر سنوات مضت أنظر إلى أي جهاز أو تدريب وستجد أنه لم يتوقف عن الأزداد مطلقاً، أما المناقشات التفصيلية فهذه يجب أن لا تؤثر وتصرف عن النظرة الشاملة وكون إنسان يعرف بمحض الصدفة عن قطاع تفاصيل أكثر يجب أن لا يعتبرها هي القاعدة وتمثل الإتجاه.

❖ معالي الشيخ بالنسبة للتعويضات.. وقد صدر قرار بأن التعويضات التي تزيد عن خمسمائة ألف ريال لا بد أن تبت فيها وزارة املائية وما دون الخمسمائة زلف فيكون عبر الأمانات أو عبر البلديات، أريد أن أوضح نقطة صغيرة ف هذا الأمر.. أننا نتفق ونتعاطف مع وزارة المالية في أن تقول لأولئك الذين يريدون أن يحولوا وزارة المالية إلى وزارة تعويضات لكن لست معها في التعويضات البسيطة فمثلاً واحد تعويضه ٧٠٠ ألف ريال فلماذا التعقيدات حتى يحصل على تعييضه وهو في أمس الحاجة إليه فلماذا لا يوسع هذا الأمر بحيث يصبح الحد الأعلى فيه هو ٢ مليون مثلاً؟

- أريد أن أقول هنا نقطتين: الأولى على حد علمي لا يوجد مثل هذا القرار، والنقطة الأخرى، فيما يتعلق بالتعويضات المسألة ليست مسألة مساحة سواء كبرت أو صغرت وإنما هي الحاجة والنقطة الثالثة فيما يتعلق بالتعويضات التي تنشأ نتيجة مشاريع معينة مثل فتح شارع هذه لا تتأخر وتعتمد في ميزانية البلدية بما في ذلك تكاليف الشارع وتكاليف تعويضاته في الميزانية لأن هذا الأمر يكون واضحاً من البداية بأن بلدية معينة تريد أن تفتح شارعاً معيناً تقدر تكاليفه ابتداءً وتعتمد تعويضاته في الميزانية وهذه لا تتأخر وترسل التعويضات للبلدية بكاملها لصرفها، ما يكون عليه أخذ ورد في العادة هي التي تأتي بطلبات من وقت لآخر خلال السنة بدون أن تكون لغرض مشروع معين، أحب أن أقول شيئاً آخر حتى نتكلم عن

الموضوع بصفته العامة ولا نتعرض للتفاصيل ليس لأنها غير قابلة للكلام وإنما لأنها تصرف إلتباهنا أو إلتباه القراء إلى أمور تفصيلية قد تكون صح أو خطأ، أعتقد بأن التعويضات أو الزيادة بالتعويضات أو المطالبات فيها تؤثر على ما يمكن أن ينفذ من مشاريع انمائية للمدن نفسها بمعنى أن زيادة ما يوجه من مال لمجرد استملاك الأراضي يؤدي إلى تقليل ما يمكن أن يخصص في ميزانية كل بلدية إلى المشاريع الإنمائية المطلوبة التي يحتاجها الناس.. أي إلى الشوارع المسفلتة إلى الإنارة إلى المرافق، إلى المجاري إلى غيرها، لأنه ما يجب تخصيصه لمدينة ما يجب أن يكون في حدود معينة تختلف بالزيادة والنقص حسب الإمكانيات المالية، فتح الشوارع له أهمية كبرى لأن معظم المرافق لا يمكن أن تنشأ أو تصل إلا بتعديل الشوارع خصوصاً في المناطق القديمة فتح الشوارع كما يلزم ذلك التنظيم هو الذي يجب أن تعطى له الأهمية الكبرى والذي يجب أن توجه له الأموال وهذا هو المسار الذي يجب أن نتجه فيه أما غير ذلك مما لا يعتمد في الميزانية تأتي من خارج الميزانية بطلبات من وقت لآخر ولأسباب مختلفة أي شئ لا يكون ضمن ميزانية يجب أن يبحث إما أن يقر ويعتمد أو لا يقر وهذا ناتج عن عدم إعماده في الميزانية وليس لأنه قليل أو كثير.

❖ معالي الشيخ يقال أن وزارة المالية أيضاً تستجيب بشكل عال للقروض والمعونات الخارجية

بينما الوزارات لا تجد تلك الإستجابة السمحة، فهل هذا صحيح؟

- هذا غير صحيح لأن القروض أولاً لا تقرها وزارة المالية وإنما تتم بموجب قواعد مجلس الوزراء وثانياً لأنها دائماً في حدود الممكن.. ولو تقارن ما يقدم بما يطلب لوجدت أن الأمر على غير ما تتصور كلياً على كل حال المساعدات الخارجية في كل الدول وفي كل مجتمعات الدول المانحة لا تجد تعاطفاً بحكم طبيعة الأشياء في البلد الذي يمنح وهذه المشاعر موجوده في جميع أنحاء العالم ولكن المساعدات الخارجية ككل دائماً موجودة وقائمة، المملكة العربية السعودية دولة نامية تعرف ماذا يعني النمو وتعرف ماذا يعني التخطيط وعندما يكون باستطاعتها أن تدعم دولة شقيقة أو صديقة فإن ذلك أمر مناسب أن العالم قائم على مصالح مشتركة وعلى علاقات متبادلة وعلى تلاحم في الظروف والمؤثرات برغم تباعد المسافات وما ينشأ من خلال العلاقات الدولية المعقدة من أوضاع ليس من السهل تحديده وفي نفس الوقت ليس من السهل تفاديه ومجتمعنا بالذات العربي يعرف هذا التعاون بين الأفراد وبين العائلات أكثر من أي مجتمع آخر وهي إحدى خصائص المجتمعات العربية وكلنا يعرف أن المجتمعات تتعاون

سواء لحاجات مستمرة أو وقتية عندما تتعرض عائلة أو فرد إلى حاجة معينة في ظرف معين تجد الآخرين يلتفون حولها ويساعدونها بشكل أو آخر ونفس الشيء يحدث عندما يكون الأمر على مستوى الدول والمجتمعات فتجدها تسيير في نفس المفهوم، وعندما توجد بعض الدول في منطقة ما تجدها تساعد بعضها البعض ولا يستطيع مجتمع أن يعزل نفسه عن حركة الحياة من حوله، لا تجد دولة من الدول في منطقة ما تجدها تساعد بعضها البعض ولا يستطيع مجتمع أن يعزل نفسه عن حركة الحياة من حوله، لا تجد دولة من دول العالم القادرة لا تقدم مساعدة للدول الأخرى.. قد تختلف في مقدار ما تقدم تختلف في مقدار تجاوب مواطنيها وأجهزتها تختلف من وقت لآخر تختلف فيما تقدمه للدول التي تقوم بينها روابط جغرافية أو اجتماعية أو تاريخية أو سياسية كلن جميع الدول القادرة تجدها تقدم هذه المساعدات وجميع الدول التي تحتاج تأخذها وهذه الدول بعد أن تتحسن أمورها ويكون في مقدورها أن تقدم.. فإنها تفعل ذلك..

❖ يقال بالنسبة للصيرفة أن وزارة المالية أشرت عليهم أن يكون لديهم سجل تجاري وأن يذكر في السجل التجاري بأن الصيرفة جزء من ممارسات الشخص وكان هؤلاء الناس والأقدمون منهم بالذات لا يملكون السجل التجاري، فعندما طلب منهم هذا تقدموا بطلبهم إلى السجل التجاري فأجابوهم بأن عليهم أن يذهبوا إلى مؤسسة النقد لإعطائهم خطاباً بأنهم يعملون في الصيرفة وعندما ذهبوا إلى مؤسسة النقد قيل لهم أن ينتظروا لأن هناك تنظيم سيصدر في هذا الأمر ثم صدر التنظيم بأن من لا يحمل سجلاً تجارياً منصوصاً فيه بأنه يعمل في الصيرفة يجب أن يغلق محله فنجم عن هذا أن أغلقت هذه المحلات لعدد غير قليل من أبناء المهنة الحقيقيين؟

- استخدام كلمة سجل تجاري يبدو غير دقيق..أظن أن المواطنين الذين يتظلمون من هذا يستخدمون هذا التعبير للإشارة إلى موضوع التنظيم الجديد للمصارف.. لأن موضوع السجل التجاري لم يكن هو محل الإشكال فيما يتعلق بالصيرفة قاموا بدور وطني جيد وكانوا منذ سنوات طويلة عندما كان اقتصادنا بسيطاً ومحدوداً كانوا يقومون بدور مهم في المجتمع ودور رئيسي وكأي مجتمع آخر تطور وبالتالي تتغير وتتطور وسائله في الحصول على الخدمات أو تتطور علاقته ببعضها وتتطور تكويناته وينتقل من مجتمع قائم على تصرفات فردية إلى مجتمع موسات منظم فهذه هي طبيعة الأشياء ونتيجة للطفرة التي حصلت خلال

العقد الماضي حدث شيئان: الأول هو دخول عدد كبير في هذه المهنة من غير أهلها ومن غير المؤهلين لها وممن لا تتوفر فيهم الثقة من المجتمع وإنما وجدوا أن الطلب على هذه الخدمة أزداد وأن مئات الآلاف من العمال الضيوف يحتاجون إلى هذه الخدمة فدخلوها والثاني أن بعض هؤلاء خرجوا من النطاق المعروف للصيرفة العادية إلى أعمال أخرى أي إلى الودائع إلى أخذ أموال الناس واستثمارها ونتج عن ذلك تصرفات ضارة ليست في مصلحة المجتمع، لذلك فإن خطوة تنظيم هذا القطاع دليل على أهميته.. لم تكن الخطوة المقصود منها إنهاء هذا القطاع وإنما المقصود منها تنظيمه وحمايته من الدخلاء وإيجاد الإطار الذي يضمن استمرار ثقة المجتمع بهذه المؤسسات ولا يفقدها. لاحظ أنه في هذه الفترة نمت البنوك وانتشرت واتسعت خدماتها وأصبحت خدمات حديثة وموثوق فيها ولاحظ أن البنوك تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المختصة التي هي مؤسسة النقد ويتأكدون باستمرار بأن ما يأخذونه من أموال من الناس يكون في الصون لأن البنك لا يعمل مثل التاجر بأمواله وإنما يعمل بأموال الناس فواجب الحكومة عن طريق مؤسسة النقد أن تتأكد من أنهم يمارسون عملهم طبقاً للقواعد البنكية لذلك عندما اتضح أن الصيرافة يأخذون ودائع من المواطنين بدون أن يكون لهم تنظيم فإن هذا أمر من المؤكد أنه سيتدعي التدخل لمصلحة الناس. فالواقع أن ما حصل من شكوى وتصرفات كانت هي السبب في صدور نظام الصيرافة. يعني أن هناك عدد كبير من الخدمات يمكن للصيرافة عمل ناجح مربح وتؤمن للمجتمع خدمة يحتاجها بدون أن تصل إلى أخذ ودائع، خصوصاً وأن بعضهم أفراد مجرد فرد حتى ليس له رأس مال مسجل ومحدد لو حصل لهذا الفرد أي حادث أو أنه فشل لأي سبب خارج عن إرادته فكيف يكون الوضع مع أموال الناس، هل يسمح له أن يتصرف في أموال وهو بهذا الوضع؟ من يتصرف في ماله فهو حر، أما من يتصرف بأموال الناس فيجب أن يعمل طبقاً لتنظيم عام وكل العاملين في الصيرافة غير ذلك. هل من المعقول أن يسمح لشخص أي شخص أن يفتح دكان ويفتح فيه صندوق ويجمع أموال الناس يتصرف بها ويجتذب إليه عمال لا يعرفون شئ عن هذا البلد يرغبون تحويل مرتباتهم لأهاليهم، فهل من المعقول أن شخصاً لديه سجلاً تجارياً لممارسة المقاولات والتجارة والمناقصات ثم يأتي للعمل في الصيرافة فمعنى هذا أنه يجب أن يسمح له من أجل أن يأخذ فلوس الناس من أجل أن يمول عملياته التجارية والمقاولات فهذه يجب أن لا نوافق عليها، يجب أن يعرف بأن مجتمعنا تطور وتغير وما كان يصلح في الماضي ليس

بالضرورة أنه يصلح في الوقت الحاضر، في الماضي كانت المعرفة الفردية هي الأساس يعرف المجتمع الصغير كل أفرادهِ ويميز بين الشخص الذي يستحق الثقة وتوضع عنده الأموال وبين الشخص الذي لا يستحق هذه الثقة، فالمجتمع صغير يستطيع أن يصدر أحكاماً واضحة جداً وصريحة، أما الآن فكيف يمكن أن يحدث هذا؟ فمثلاً في القديم في حياتي أنا كنت أعرف كل موظفي الحكومة لكن هذا الأمر ليس ممكناً الآن، ونحن بهذا نحتمي الثقة التي كان المجتمع يمارسها عن طريق الاتصال المباشر حتى نحميها يجب أن نضع لها قنوات وأسس من يستطيع أن يفي بهذه الأسس والاشتراطات يكون جديراً بالثقة.. لذلك فإن على الصيارفة أن يتقدموا بطلب لأخذ التصريح للقيام بعمل الصيرفة.

❖ بقي سؤال عن أصحاب معاشات التقاعد، فلا أدري هل تقوم لوزارة من وقت لآخر

بفحص هذه المعاشات وعادة النظر فيها؟

- الوزارة الآن تدرس هذا الموضوع وأحب أقول أيضاً نقطة أخرى قد تغيب عن البال أن صندوق المعاشات هو عبارة عن صندوق تعاوني يضع فيه الموظف جزءاً من مرتبه وتضع له الحكومة جزء مماثل في هذا الصندوق وعندما يتقاعد يأخذ تقاعده من هذا الصندوق حسب قواعد معروفة مثلاً كم سنة خدم يستحق كذا، وهكذا وتختلف إستفادة كل موظف باختلاف ما وضعه في هذا الصندوق، موظف خدم أطول يضع مالاً أكثر.. وموظف خدم أقل يضع مالاً أقل.. وموظف راتبه أكبر ووظيفته أكبر يضع مالاً أكثر وبالتالي يحصل على تقاعد أكبر وموظف وظيفته أقل يأخذ تقاعداً أقل وهكذا، وهناك أيضاً إختلاف آخر مثلاً موظف يخدم لمدة ثلاثين سنة ثم يتقاعد يكون أولاده كباراً واستقلوا بحياتهم ولم يعودوا بحاجة إلى والدهم ثم يتوفى، فرغم السنين الطويلة فما يكون على الصندوق الرعاية زوجته فقط وهناك موظف آخر لديه أربعة أو خمسة أطفال صغار ليس لديه خدمة سوى خمس سنوات ثم يذهب في مهمة رسمية ويحدث له حادث فيدفع الصندوق لورثته ولأطفاله إلي أن يكبروا وينهوا تعليمهم الجامعي بين هاتين الحالتين حالات عديدة وقائمة على أساس التعاون، أنا أضع وأنت تضع في هذا الصندوق والصندوق يخدم الجميع يخدمك ويخدمني ويخدم الآخر، كل على حسب الاحتياج وبالتالي هو ليس أشخاص يأخذون أكثر بكثير مما وضع وآخر يأخذ أقل فهذا موضوع تعاوني وهذا الأمر موجود في جميع أنحاء العالم وفي كل المجتمعات وبالتالي عندما يكون هناك وضع يتطلب التغيير فيما يدفعه الصندوق لفئة معينة أن يدرس أولاً من

واقع الوضع المالي للصندوق هل يستطيع أن يدفع لهذه الفئة هذه الزيادة؟ وهل سيكون ذلك على حساب فئة أخرى؟.. وهذه فلوس الناس فلو أن مجلس إدارة الصندوق أعطى لفئة من الناس زيادة الأموال فيجب أن يتأكد من أن وضع الصندوق ومساهمات الناس أي أن هذه الميزة أعطيت بعدل بما لا يمس حقوق الآخرين، هذه الأموال التي في الصندوق أموال أفراد أموال متقاعدين وأيتام فالتصرف فيها يجب أن يكون بدقة وبدون أي ضرر على الآخرين عندما يكون حال الصندوق جيد أي عندما تجمع فيه أموال تمكن من أن تعطي جميع المتقاعدين. والصندوق الآن في وضع لا بأس به، والسبب في ذلك أن الجهاز الحكومي في المملكة جهاز حديث نسبياً وبالتالي معدلات السن بالنسبة لأغلب الموظفين قليلة وهم يعملون ويدفعون للصندوق والذين على المعاش قليلون لكن لو نظرنا لدولة قديمة تجد الوضع مختلفاً وأحب أن ألفت النظر أن التصرف في أموال الصندوق يستلزم من أعضاء مجلس الإدارة وأنا منهم دراسة الأمر بدقة أكثر من الدقة في معالجة أموال الحكومة بالرغم من أن هذه أمانة عامة.. فعندما يراجع أمر يتعلق بصندوق التقاعد يشعر الجميع بهيبة ومسؤولية أكثر على اعتبار أن هذه أموال الناس وأموال أطفال تعتمد حياتهم إلى أن يكبروا على هذه الأموال.

❖ ألا تعتقد معالي الشيخ بأن الصندوق من منظور هؤلاء الناس ولناخذ منهم مثلاً رجلاً يبلغ الآن سبعين عاماً وما زال عائشاً وكان مثلاً فراشاً أو أي وظيفة من هذه الوظائف وكانت المرتبات في الماضي ضعيفة ومتواضعة وخدم عدداً من السنوات بما لا يسمح له يأخذ مرتب تقاعدي إلا في حدود اربعمائة إلى خمسمائة ريال فهل هذا موجود؟

- في الحقيقة أن هذا الأمر ليس موجوداً الآن لأنه في الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية للفرد الواحد لا يقل عن ألف ريال في الشهر، من جهة أخرى فالحكومة لديها نظام الضمان الاجتماعي وهذا النظام يعطي للمحتاجين من الأموال العامة، ويجوز أنه يأخذ من الصندوق ومن غيره وهذا موضوع آخر. ❖ أود أن أقول بأن الصندوق لو دعم بالأموال حتى يستطيع أن يزيد من مرتبات هؤلاء المتقاعدين حتى تتحسن معاشاتهم وحتى يشعروا بأنهم جزء من هذا الوطن وأن الوطن لم ينساهم سواء من كان منهم في وظائف كبيرة أو متوسطة أو وظائف دنيا؟ - والله أنا في وزارة المالية لي أكثر من عشرين سنة ولا أقولها من بابا الكلمات والعبارات الإنشائية خلال كل هذه الفترة لم أعرف شخصاً مواطناً جاء للمسؤولين في الحكومة وأوضح لهم عن وضع يستدعي المساعدة أو حتى عرف عن وضع مثل هذا شئ بواسطة أناس آخرين

ولم يصدر أمر بتخصيص مساعدة له، أما الحالات التي لا يعرف عنها فلا أستطيع أن أقول عنها شئ..

❖ معالي الشيخ ذكرتم في معرض إجاباتكم ان الجديد في الميزانية القادمة هو بند التشغيل والصيانة وقد خصص له باب مستقل، فهل هناك شئ جديد آخر أو باب جديد آخر في الميزانية القادمة؟

- هذا هو الشئ الرئيسي...

❖ أخيراً هل تريد من المواطنين أن يتفألوا بميزانية قادمة أكثر وفرة؟ - والله ما في ناس أحق بالتفأؤل أو على الأصح يتوفر له ظروف التفأؤل مثل مواطني المملكة العربية السعودية، وأرجو أن يستمر ذلك.